سلسلة الأبحاث والدراسات
1

تحوّلات المشهد الأمنيّ الخليجيّ بعد الأزمة الخليجيّة

مقاربة جيوسياسيّة

إعـــداد :
مجـموعــة من الباحثـين

سلسلة علمية محكمة تصدر عن
مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities & Social Sciences / Qatar University

1

سلسلة الأبحاث والدراسات

تحوّلات المشهد الأمنيّ الخليجيّ بعد الأزمة الخليجيّة

مقاربة جيوسياسيّة

إعداد:
مجموعة من الباحثين

سلسلة علمية محكمة تصدر عن

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر

Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences / Qatar University

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب: تحولات المشهد الأمني الخليجي بعد الأزمة الخليجية، مقاربة جيوسياسية

اسم المؤلف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز ابن خلدون للعلوم - جامعة قطر

بلد النشر: دولة قطر

سنة النشر: ٢٠١٩

الطبعة: الأولى

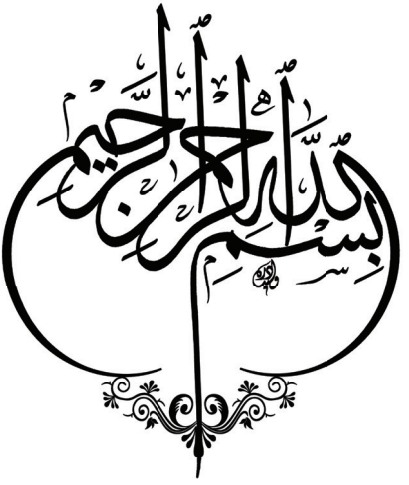
بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة ٧

في تعريف الأزمة ٩

الفصل الأول: التحولات الأمنية الناتجة عن الأزمة الخليجية ١٣

أولاً: التحوّل في النطاق الأمني ١٣

ثانيًا: التحوّل في المعيار الأمني ١٩

ثالثًا: التحوّل في التوازن الأمني ٢٥

الفصل الثاني: التحوّلات الضامنة للأمن الخليجي ٤١

التحول الأول: من الأمن التكتيكي إلى الأمن الاستراتيجي ٢٤

التحوّل الثاني: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجيوستراتيجي ٤٦

التحوّل الثالث: من الفكر الأمني إلى الأمن الفكري ٥١

خاتمة ٥٤

كلمة المركز

يصدر مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية إصدارته جميعها تحت خمسة أطر استراتيجية حاكمة:

١. **الإطار الأول: التجديد**

٢. **الإطار الثاني: الأقلمة**

٣. **الإطار الثالث: المواكبة**

٤. **الإطار الرابع: المثاقفة**

٥. **الإطار الخامس: التجسير**

هذه هي الأطر الاستراتيجية الحاكمة على نمط الإنتاج المعرفي لمركز ابن خلدون، وتأتي هذه الدراسة «**تحولات المشهد الأمني الخليجي بعد الأزمة الخليجية**» تجسيدًا لإطار **المواكبة** الذي يقتضي متابعة مجريات الواقع فهمًا وتقييمًا. وقد أعدَّ هذه الدراسة كلٌّ من:

- **نايف بن نهار**: باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
- **حمد بن علي المهندي**: باحث في العلاقات الدولية والشؤون الأمنية

مقدمة

لا يعدُّ الأمن الخليجي أمنًا إقليميًا صرفًا، بل يعدُّ أمنًا دوليًا نظرًا لامتلاكه مجموعة من الخصائص والمزايا التي تجعل المجتمع الدولي يهتم به اهتمامًا مباشرًا، وعلى رأس تلك المزايا ما يمتلكه من الطاقة والموقع الاستراتيجي المركزي الذي تحيط به ممرات تهم العالم بأسره، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يتناول ثلاثة تحولات أمنية نشأت عن هذه الأزمة:

التحول الأول: في النطاق الأمني، من الأمن الإقليمي إلى الأمن الوطني

التحول الثاني: في المعايير الأمنية، من المعيار العرفي إلى المعيار القانوني

التحول الثالث: في التوازن الأمني، من حالة الهيمنة إلى حالة التنافس

ولا تكتفي هذه الورقة بوظيفتيْ الوصف والتفسير اللتين أصبحتا الصفتين السائدتين للدراسات الصادرة من المؤسسات الأكاديمية، بل تتجاوزها إلى التقييم وتقديم المعالجات العلمية للإشكالات القائمة، وتتركز تلك المعالجات في ثلاثة تحولات يتعيّن وجودها في المشهد الخليجي:

التحول الأول: من الأمن التكتيكي إلى الأمن الاستراتيجي

التحول الثاني: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجيوستراتيجي

التحول الثالث: من الفكر الأمني إلى الأمن الفكري

ويتبين من خلال ذلك أن نطاق هذه الورقة محصور في مراقبة المشهد الأمني على وجه الخصوص، وليس عموم المشهد الخليجي بمختلف أبعاده، فهذا يحتاج إلى دراسة شاملة، لا سيما أن الأزمة الخليجية من أبرز خصائصها أنها شاملة لجميع المجالات، وهذا الذي يعدُّ من أبرز خصائصها هو في الحقيقة من أكبر إشكالاتها على المستوى الاستراتيجي؛ إذ غاب عن صانع هذه الأزمة أنَّ تكلفة الصراع المفتوح في الخليج مهما كانت أسبابه، أكبر بكثير من تكلفة الخلافات البينية بين الأشقاء الخليجيين.

نشير أخيرًا إلى أن البحث حاول الابتعاد عن الأطر النظرية بما تختزنه من مدارس ونظريات؛ طمعًا في الاختصار والمباشرة في الطرح المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

في تعريف الأزمة

مفهوم الأزمة من المفاهيم التي يصعب حصرها بتعريف واحد بسبب شموليتها وتعدد صورها ونطاقاتها. لكن يمكن تعريف الأزمة إجمالاً بأنها: فعل أو نشاط من صنع الإنسان أو قصده أو إرادته المباشرة، وهي لحظة حرجة من مراحل الصراع، أو نقطة تحول خطيرة تهدد العلاقات بين الأطراف أو بين الأطراف والبيئة المحيطة بهم. هذه اللحظة الحرجة يتحدد بها مصير تطور العلاقة بين الأطراف إما إلى السلم أو الحرب[١].

يشير عدد من الباحثين في الأدبيات التي تناولت الأزمات الدولية إلى مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الأزمة، والتي يمكن رصدها بوضوح في أزمة الخليج، من هذه الخصائص ما ذكره تشارلز هيرمان من أن الأزمة هي: وضع يتم فيه تهديد الأهداف ذات الأولوية الكبرى لصناع القرار، مع محدودية الوقت المتوفر لصانع القرار، ومفاجأته بالأحداث[٢]. كذلك يشير بعض الباحثين إلى أن الأزمة هي عبارة عن تهديد خطير للبنية الأساسية، أو للقيم الجوهرية، وأسس النظام، ويكون هذا التهديد تحت ضغط عنصريْ الوقت و الغموض الكبير في المعلومات، وهما عنصران أساسيان في اتخاذ القرارات الحرجة[٣].

---

(١) سامي الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤م. ص١٠٤.

(2) Herman, Charles F., "international crisis as situation variable", in Vasques, John A. (ed), Classices of International Relations, Englewood Cliffs, N.J, Prentice-Hall. Pp. 171-186.

(3) Uriel, Rosenthal, and T. Charles Michael. "Coping with Crises: The Management of Disasters, Riots and Terrorism." Springfield: Charles C. Thomas 10 (1989). Pg6.

يعدُّ مفهوم الأزمة الدولية، الصورة الأكثر انتشاراً وكثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي، والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة، وتؤدي الأزمة الدولية إلى تنشيط احتمال الحرب بحيث يغدو خيار العمل العسكري حاضراً في تصور أطراف الأزمة[٤]. فالأزمة الدولية يرافقها تغيير في نوع العلاقة بين أطراف الأزمة بطريقة تتصف بالحِدة مع احتمال مرتفع -أعلى من المعدل الطبيعي- للأعمال العدائية العسكرية (الحرب)، وعادة ما يحدث هذا التغيير أو الزيادة في التوتر في العلاقة بين أطراف الأزمة بسبب فِعل أو حدث (بيان تهديد شفهي أو مكتوب، عمل سياسي مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، عمل اقتصادي مثل الحظر التجاري، عمل عسكري غير عنيف مثل حشد القوات وتحركاتها، عمل عنيف غير مباشر ضد دولة حليفة)[٥].

ومن هنا تظهر العلاقة المباشرة بين البُعدين العسكري والأمني والأزمات الدولية، فالأزمة تقف دائماً عند الحد الذي يجعل التصعيد القادم هو العمل العسكري، وبالتالي تنشط الأجهزة الأمنية والعسكرية في تقديم إنذار مبكر بخيارات المواجهة العسكرية والأعمال العدائية الممكنة وتقييم نقاط القوة والضعف، يتم من خلالها دراسة أسوأ السيناريوهات ووضع خطط لتجاوزها، وهنا يأتي الاختلاف المزعج بين العمليات العسكرية التقليدية وبين النشاط العسكري في الأزمات، حيث تلقي الأزمة بخصائصها التي تجعل العمل العسكري أكثر خطورة وتعقيداً[٦]. هذه الخصائص أهمها:

---

(٤) الخزندار، **مرجع سابق**، ص١٠٦.

(5) Brecher, Michael. *"Introduction: Crisis, Conflict, War: State of the Discipline."* International Political Science Review / Revue Internationale De Science Politique 17, no. 2 (1996): 127-39.

(6) Lai, Brian. "*The Effects of Different Types of Military Mobilization on the Outcome of International Crises.*" Journal of Conflict Resolution 48, no. 2 (2004): 211-229. doi:10.1177/0022002703262862. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0022002703262862

١. **التهديد والخطر:** حيث تخيم المخاوف من المخاطر والحروب، والتي تكون عادة مرافقة للأزمة، وينشأ عن ذلك مناخ من عدم الأمان يتطلب إدارة الأزمة بوعي ورشد من قبل صناع القرار؛ لتجنب المخاطر والحروب.

٢. **المفاجأة:** تحدث الأزمة غالباً باعتبارها فعلاً صادرًا من الآخر بشكل مفاجئ وغير متوقع، كما حدث تمامًا في أزمة الخليج، وتخلق ظروف المفاجأة حالة من الارتباك والتشويش على مستوى المجتمع والقيادات، وقد تحدث الأزمة بشكل متوقع ولكن تكمن المفاجأة في حجمها وتوقيتها ومخاطرها المحتملة.

٣. **نقص المعلومات وعدم الوضوح:** حيث إنَّ من سمات الأزمة؛ الضبابية ونقص المعلومات المتعلقة بإدارة الطرف الآخر للأزمة، وتوقعات سلوكه تجاهها وطبيعته تعامله معها، ونقص المعلومات حول تفاعلات الموقف وحجم المخاطر ونتائجها وطبيعة الأطراف المؤثرة وحجم تأثيرهم.

٤. **ضيق الوقت:** فالوقت المتاح لاتخاذ القرار في الأزمات محدود جداً ويتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات الأزمة، وبالتالي فقد لا يتوفر الوقت الكافي لصانع القرار لجمع المعلومات المطلوبة ودراسة جميع الخيارات والبدائل التي تساعده في عملية صنع القرار، ويؤدي هذا العامل الحاسم إلى حالة انفعالية قد تقع معها الأخطاء في صناعة القرار المبنية على سوء التقدير ونقص المعلومات وضيق الوقت.

٥. **التعقيد والتشابك:** عادة ما تتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مع الأزمة، وتؤدي لتعقيد عملية إدارة الأزمة حيث إن للأزمات حساسية مفرطة للاستجابة لتأثير تلك العوامل مما قد يؤدي إلى سرعة تصعيدها أو العكس.

هذه العوامل المميزة للأزمة عن غيرها من الأعمال العسكرية التقليدية؛ تجعل التيقن من نوايا الطرف الآخر مجازفة قد تكون باهظة التكلفة، لذلك تلجأ الدولة إلى الحفاظ على درجة معينة من الجاهزية لاستخدام قوتها الصلبة العسكرية إن لزم الأمر، للتعامل مع أي تصعيد مفاجئ في الأزمة. وتسعى الدول عادة للمناورة باستخدام أدوات قوتها الناعمة بأقصى طاقاتها لتعظيم الكلفة على الطرف الآخر(٧)، وهذا ما نراه في الأزمة الخليجية حيث نجد سيناريو التدخل العسكري حاضراً سواء في التصريحات الرسمية كتصريح أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في واشنطن(٨)، أو ما نُقل في وسائل الإعلام عن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ريكس تيليرسون وجهوده في إيقاف عملٍ عسكري ضد قطر(٩)، أو ما نشر وتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعيٍ من جهات تؤكد أو تنفي قابلية هذا العمل مما يعني ارتباطه بدرجة ما بهذه الأزمة الخليجية.

(7) Hanes, Nicolae, and Adriana Andrei. "Culture As Soft Power In International Relations." In International conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION, vol. 21, no. 1, pp. 32-37. De Gruyter Open, 2015.

(٨) «**هل كان الخيار العسكري مطروحاً في الأزمة القطرية؟**»، سي ان ان العربية، بتاريخ ٠٨ سبتمبر ٢٠١٨م.
https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/09/08/qatar-crisis-military-action-option

(٩) «**صحيفة أمريكية: تيلرسون منع غزو السعودية والإمارات لقطر وقد يكون ذلك سبب إقالته**»، روسيا اليوم، بتاريخ ٠١ أغسطس ٢٠١٨م.
https://arabic.rt.com/middle_east/960916

الفصل الأول: التحولات الأمنية الناتجة عن الأزمة الخليجية

يمكن اختصار أبرز التحولات الأمنية الناتجة عن الأزمة الخليجية في ثلاثة تحولات:

۞ أولاً: التحوّل في النطاق الأمني (من الأمن الإقليمي إلى الأمن الوطني)

من المعلوم أنَّ مجلس التعاون نشأ في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية لغرض خلق منظومة أمنية إقليمية تقف في وجه التحديات الطارئة، لا سيما التحدي الإيراني. وبعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية نشأ مهدد أمني جديد لدول مجلس التعاون يتمثّل في الغزو العراقي وتحوّل العراق من دائرة الحلفاء إلى دائرة العداء والتهديد المباشر. ثم بعد ذلك جاء التهديد من قبل الجماعات المسلحة بدءًا من تنظيم القاعدة ثم بعد ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

هذه المهددات الأمنية كانت ناشئة عن مصدر خارجي، أي خارج المنظومة الخليجية الرسمية، لكن الجديد الحاصل بعد الأزمة الخليجية؛ **أنَّ مصدر التهديد انتقل من خارج الخليج إلى داخله**، وانتقال التهديد من مصدر خارجي إلى مصدر داخلي؛ تسبب بشكل مباشر في تحوّل جذري في النطاق الأمني، حيث تقزّم النطاق الأمني من المستوى الإقليمي إلى المستوى القُطري. أي إن محددات الأمن لدول الخليج لم تعد محددات إقليمية، بل محددات قُطريّة صرفة، فما يشكّل تهديدًا لدولة خليجية لم يعد بالضرورة يصنّف تهديدًا وفقًا لمحددات دولة خليجية أخرى. وبالتالي أصبحت كل دولة تشكّل رؤيتها الأمنية بمعزل عن المهددات الأمنية للدول الأخرى،

فلم تعد لدولة قطر مثلاً رؤية أمنية باعتبارها جزءًا من رؤية أمنية إقليمية، بل هي رؤية مستقلة.

ولأجل انهيار تصوّر الأمن الإقليمي الخليجي، وتحوّل النطاق الأمني من الإقليمي إلى الوطني، رأينا دول الخليج تسعى لضمان أمنها الوطني واستقراره بنحو منفرد، ولا يبدو ذلك حصرًا في الحالة القطرية، بل رأينا ذلك كذلك في الحالة الكويتية، فبعد نحو ثلاثة أشهر فقط من بدء الأزمة الخليجية رأينا دولة الكويت تعقد اتفاقيات عسكرية وسياسية واقتصادية مع الجمهورية التركية.

هذا الانهيار في مفهوم الأمن الإقليمي في المشهد الخليجي وصيرورته إلى أمن وطني قُطري؛ اضطر دول الخليج لإعادة تعريف مقومات الأمن الوطني لكل دولة، والتي تتركز في ثلاثة مقومات:

- **المقوّم الأول: التهديدات:** وهي متعلقة باحتمالات التصعيد العسكري المتوقعة.
- **المقوم الثاني: المخاطر:** وهي الاحتمالات التي قد تؤدي إلى الإضرار بالدولة عمومًا.
- **المقوّم الثالث: التحديات:** وهي كل فعل يُراد جلبه أو دفعه لخدمة الدولة مع صعوبة في تحصيل ذلك.

هذه المقومات الثلاثة التي تشكّل مفهوم الأمن الوطني لكل دولة، اختلفت اختلافًا جذريًا بعد الأزمة الخليجية، سواء من حيث الجانب الكمي أو من حيث الجانب الكيفي، فدولة قطر مثلاً أصبحت لها تحديات جديدة لم تكن تشكل تحديًا في السابق، كالتحدي المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والأمن الدوائي وكل ما يتعلق بمواد البناء

وغير ذلك، هذا التحدي لم يكن تحديًا حقيقيًا تعاني منه دولة قطر. وكذلك فيما يتعلق بجانب المخاطر، فقد زادت كمًا وتعمّقت كيفًا بعد الأزمة الخليجية، كمخاطر هروب الاستثمارات وانهيار العملة وغير ذلك.

أما التهديدات، فقد كانت العنوان الأبرز للتحول ما بعد الأزمة، فكما ذكرنا سابقًا أن مصدر التهديد للأمن الخليجي لم يعد يأتي من الخارج، بل أصبح نابعًا من عقره، وهذا التحوّل تحول جذري؛ نظرًا لأن التهديد من الناحية الكيفية أصبح أكثر واقعية من التهديد التقليدي الإيراني والذي ترسم عادةً دول الخليج عقيدتها القتالية بناءً عليه، فبعد أن قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالدعاية العلنية لنظام بديل عن النظام القطري والترويج لإحلاله بالقوة العسكرية؛ أصبحت الحالة الأمنية في الخليج أقرب إلى حالة الحرب منها إلى حالة التهديد.

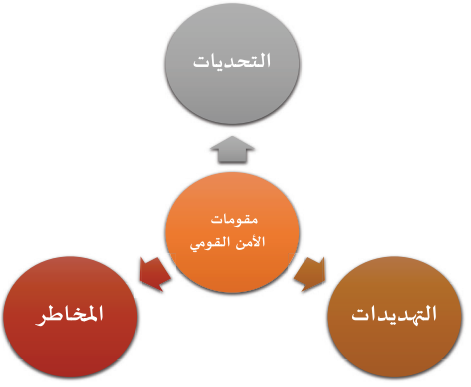

الجذور الحديثة لانهيار منظومة الأمن الخليجي

إذا حاولنا العودة إلى الوراء قليلاً وبحثنا عن النقطة التي شكّلت بداية انهيار مفهوم الأمن الخليجي؛ سنجدها تعود إلى اللحظة التي انطلقت فيها الثورات العربية، فحين بدأت الثورات وتمددت في أقطار الوطن العربي انقسمت دول الخليج تجاه هذا التحوّل الجذري إلى أربعة مواقف:

- **الموقف الأول: الرفض بشدة،** ويجسّد هذا الموقف دولة الإمارات العربية المتحدة التي اتخذت موقفًا رافضًا رفضًا صريحًا لمبدأ التغيير الثوري في الأنظمة السياسية العربية.

- **الموقف الثاني: الحياد،** ويتجسّد الحياد في موقفي سلطنة عمان ودولة الكويت، اللتين لم يصدر عنهما أي بيان رسمي يدين أو يؤيد الحراك الثوري في دول الربيع العربي.

- **الموقف الثالث: الرفض غير العلني،** ويتمثل هذا في موقف المملكة العربية السعودية التي كانت رافضة لفكرة الحراك الثوري، وهذا الرفض ليس ناشئًا من اللحظة التاريخية الحالية بل له جذوره التي تعود إلى لحظة بدء الانقلابات العسكرية التي انطلقت من مصر عام ١٩٥٢ ثم بلغ أوجه في زمن الملك فيصل بن عبد العزيز والرئيس جمال عبد الناصر.

والذي يميّز الرفض السعودي عن الرفض الإماراتي هو الشكل والمستوى، فبينما كان الرفض الإماراتي علنيًا كان الرفض السعودي لا يتسم بالعلنية، ففي مرحلة الرئيس المصري السابق محمد مرسي استقبلت الحكومة السعودية الرئيس مرسي وأعلنت دعمه والوقوف معه، في حين كان العداء ظاهرًا وجليًا بين السلطتين المصرية والإماراتية. وفي الوقت الذي

نرى فيه الإمارات تتدخل عسكريًا لدعم الثورة المضادة في ليبيا، لم تحدد المملكة العربية السعودية -إلى وقت قريب- الطرف الذي تقف معه علنًا.

- **الموقف الرابع: التأييد بشدة**، هذا الموقف يتمثّل حصرًا في الموقف القطري الذي أعلن منذ اللحظة الأولى تأييده للثورات العربية، فكان أول نظام خليجي يعلن موقفه رسميا من تأييد التغييرات الناتجة عن الحراك الثوري.[١٠]

هذا التباين الحاد في الموقف الخليجي من الثورات العربية؛ شكّل البداية الحقيقية لانهيار مفهوم «الأمن الخليجي»؛ لأنه لا يمكن تأسيس أي رؤية أمنية إلا بعد الاتفاق على مصدر الخطر وطبيعة المهدد الأمني، فالرؤية الأمنية فرعٌ عن تحديد العدو، فإذا لم يكن هناك اتفاق على مصدر الخطر فلا يمكن حينها أن نتحدث عن رؤية أمنية موحدة. ويزيد من جوهرية الخلاف الخليجي حول الثورات العربية أن الخلاف حولها **ليس خلافًا إجرائيًا هامشيًا، بل هو خلاف موضوعي جوهري**،[١١] والمقصود بالخلاف الموضوعي أنه خلاف حول ماهية الخطر وليس على كيفية مواجهته، فليس الخليجيون متفقين على خطورة الثورات ومختلفين حول كيفية مواجهتها، بل هم مختلفون حول مدى اعتبارها خطرًا من الأصل. وكذلك تنظيم الإخوان المسلمين، فليس الخلاف بين دول الخليج حول كيفية مواجهة خطر الإخوان، بل الخلاف حول مدى كون الإخوان خطرًا من حيث الأصل.

---

(١٠) راجع بيان الديوان الأميري القطري في يوم إعلان الرئيس المصري حسني مبارك تركه للسلطة.

(١١) يشكل التباين في نوع الاختلاف -موضوعيًا أو إجرائيًا- جانبًا محوريًا في تنظيم التعاون الدولي والإقليمي، ولذلك نجد أن النظم الأساسية للمنظمات الدولية والإقليمية تفرّق بوضوح بينهما، وتشترط الإجماع للمسائل الموضوعية، في حين تشترط الأغلبية للمسائل الإجرائية. راجع مثلاً:

- **ميثاق الأمم المتحدة**، المادة السابعة والعشرون.
- **النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي**، المادة التاسعة.

هذا الاختلاف الموضوعي يلغي أي إمكانية لتأسيس رؤية أمنية مشتركة بين دول الخليج، وهو ما أدى مآلا إلى انهيار البنية الشكلية للأمن الخليجي في عام ٢٠١٤ حين حصلت أزمة سحب السفراء، ثم تكررت تارةً أخرى بصورة أكثر راديكالية وشمولية في يونيو ٢٠١٧، والانتقال الرسمي بعد ذلك من النطاق الأمني الإقليمي إلى النطاق الأمني الوطني.

وليس المقصود بالرؤية الموحدة للأمن الإقليمي أن يكون هناك تماثلٌ مطلق في التصور الأمني، بل المقصود وجود إطار موحد تنصهر فيه الخلافات التصوّرية بين الوحدات الخليجية، يقول أحد الباحثين: «توافر نظام إقليمي للأمن يرتكز على اتفاق تلك الوحدات على الالتزام بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها، لتحكم علاقاتهم البينية الصراعية والتعاونية». ثم ينبه على أن الاتفاق لا يستلزم التماثل، فالاتفاق على مفهوم موحد للأمن الإقليمي «لا يعني إزالة كل الخلافات بين الوحدات السياسية، وإنما تطوير بيئة تحول دون خروج تلك الخلافات عن نطاق السيطرة، بحيث تأخذ صيغة العلاقات التنافسية ذات نتيجة لا صفرية».[١٢]

(١٢) المرهون، عبد الجليل، **أمن الخليج وقضية التسلح النووي** (البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠٠٧) ص٩

ثانيًا: التحوّل في المعيار الأمني

في محاضرة له في مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قطر، صرّح نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع الدكتور خالد العطية بأنَّ أي عودة للعلاقات الخليجية يجب أن تكون وفقًا لمعايير وقواعد جديدة، أما القواعد التي كانت تقوم عليها العلاقات سابقًا فلم تعد صالحة لإقامة تعاون خليجي جديد.

والحقيقة أنَّ هذا التصريح **لا يؤسس للتحوّل المعياري، بل هو كاشف عنه ومؤكد عليه**، إذ إنَّ القواعد ما قبل الأزمة الخليجية كانت تقوم بنحو أساس على النفوذ الأدبي للملكة العربية السعودية على بقية دول مجلس التعاون، حيث كانت الهيمنة السعوديّة تشكّل تصوّرات المفاهيم الأمنية الإقليمية بنحو كبير، وقد كانت بعض دول الخليج تقبل بذلك بناءً على تقديرهم للمكانة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية ومراعاةً لطبيعة العلاقة بين دول الخليج. وقد انعكس ذلك على تسليم دولة قطر الملف السوري للملكة العربية السعودية لتشكّل محددات التعامل مع المعارضة السورية، كما رضيت أكثر دول الخليج بالتقدير السعودي للمهدد الأمني في السياق اليمني وفي المعالجة العسكرية لهذا المهدد.

اليوم بعد الأزمة الخليجية تلاشى ذلك الاعتبار الكبير الذي كانت دولة قطر تنسج تعاونها الأمني مع السعودية في ضوئه، لا سيما بعد أن أبدت المملكة تطرفًا كبيرًا في التعامل مع ملف الأزمة الخليجية، بدءًا من التهديد المتكرر بالاعتداء العسكري،[١٣] ومرورًا بالدعاية إلى أشخاص معارضين باعتبارهم بديلاً عن النظام القطري، وانتهاءً بالحرب الاقتصادية الهائلة التي قادتها السعودية والإمارات بغية إيصال الاقتصاد القطري إلى مرحلة الانهيار.

هذا **الشمول والنزول** الذي اتصفت به المعالجة السعودية لخلافها مع دولة قطر جعل من المستبعد جدًا أن يؤسس التعاون الأمني بين البلدين على أي من المعايير السابقة، إذ إنَّ أي تعاون أمني بين الدول يجب أن يكون مبنيًا على ثقة متبادلة، فما لم تكن هناك ثقة متبادلة لن يكون هناك أي تعاون أمني، قد يكون هناك تعاون اقتصادي أو علمي أو غير ذلك لكن لا يمكن أبدًا تأسيس تعاون أمني إذا فقدت الثقة المتبادلة بين الدول؛ ذلك لأن التعاون الأمني يقتضي الكشف المتبادل عن جوانب من واقع الدولة وتوجهاتها، وهذا يقتضي وجود حد معتبر من الثقة المتبادلة.

انهيار الثقة المتبادلة جعل من المتعيّن البحث عن قواعد بديلة لتأسيس التعاون المتبادل بين دول الخليج، لا سيما قطر وخصومها كما ذكر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون الدفاع، ولو حاولنا تلمّس ملامح تلك القواعد الجديدة سنجدها سترتكز على قاعدتين جوهريتين:

(١٣) سبقت الإشارة إلى تصريح أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد بوجود نوايا اعتداء عسكري ضد دولة قطر، وذلك في المؤتمر الصحفي المشترك بين أمير دولة الكويت والرئيس الأميركي دونالد ترامب.

- **القاعدة الأولى**: عدم الالتزام بما لا يلزم قانونيًا.

- **القاعدة الثانية**: اعتماد التحالفات الثنائية خطًا موازيًا.

هاتان القاعدتان تمثلان ركيزتيْ التعامل القطري مع المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الأزمة الخليجية، حيث تتجسد **القاعدة الأولى** في التخلّي عن المنهجية السابقة القاضية بتصنيف المهددات والمخاطر والتحديات الأمنية تبعًا للتصنيف السعودي، والتخلي عن كل التوافقات الأمنية الناشئة عن استحقاقات التقدير المعنوي السابق للمكانة السعودية، والاقتصار على الحد الأدنى مما يلزم دولة قطر القيام به باعتبارها جزءًا من منظومة أمنية إقليمية لها استحقاقاتها الزائدة عن استحقاقات الأمن الوطني.

أما **القاعدة الثانية** فهي تعبّر عن حالة فقدان الثقة التي بلغت ذروتها في الأزمة الخليجية، فمن المعلوم أن الملك سلمان زار دولة قطر قبل الأزمة الخليجية بشهرين، وأكد على عمق الروابط بين البلدين، وزار وزير الخارجية القطري المملكة العربية السعودية بعد اختراق وكالة الأنباء وقبل بدء إجراءات إغلاق الحدود وقابل الأمير محمد بن سلمان وكان اللقاء وديًا بُحثت فيه الآفاق المستقبلية للتعاون بين البلدين. كما أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قد ألقى محاضرة في وزارة الخارجية القطرية قبل الأزمة الخليجية بأسبوعين فقط، أثنى فيها على الدبلوماسية القطرية.

وبعد كل هذه الزيارات التي جعلت السلطة القطرية تثق تمامًا باتجاه السلطة السعودية، تأتي الأزمة بنحو مفاجئ وغير متوقع وعلى خلاف السياق العام الذي كانت تسير فيه العلاقة بين البلدين.

هذا التحول المفاجئ والراديكالي ثم استمراره بنفس الراديكالية والشمول لنحو سنتين؛ ساهم في فقدان الثقة بين البلدين، إذ كيف يمكن أن يثق الفاعل القطري مرةً أخرى بذات الأشخاص الذين أثنوا عليه إلى ما قبل الأزمة بأيام ثم فجأة تحولوا إلى اتهامه بالإرهاب وقادوا حملة دولية لتحريض المجتمع الدولي ضده، ثم أعلنوا صراحة عن رغبتهم في إسقاط النظام القطري!

لا يمكن لما حدث أن يُبقي أي أرضية مشتركة لتعاون أمني حقيقي بين البلدين أو على الأقل أن يكون بالمستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. ولذلك فإنَّ من المتوقع أن تُبقي دولة قطر على التحالفات الثنائية التي عززتها ووسعت نطاقها بعد الأزمة الخليجية. وبذلك تكون دولة قطر تسير في مسارين متوازيين:

- **المسار الأول:** مجلس التعاون والإطار الإقليمي الخليجي.
- **المسار الثاني:** التحالفات الثنائية وعموم التعاون المشترك.

وبذلك يكون مجلس التعاون ليس إطارًا وحيدًا تنشأ عنه محددات الأمن القطري، بل إطارًا يوازيه إطار آخر يتمثل في العلاقات الثنائية بين قطر وحلفائها وأصدقائها.

سيناريوهات النمط الأمني ما بعد انتهاء الأزمة الخليجية

لا يبدو متعذرًا عودة العلاقات الخليجية ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، لكن ما يبدو متعذرًا هو أن يكون النمط الأمني بعد انتهاء الأزمة مشابهًا للذي كان قبلها ما دامت القيادات السياسية هي نفسها دون تغيير.

وثمة أربعة سيناريوهات للنمط الأمني لمرحلة ما بعد الأزمة الخليجية امتدادًا للأنماط الأمنية التقليدية التي تحدث عنها بعض الباحثين[١٤] في الشأن الأمني:

١. السيناريو الأول: الأمن الشامل Comprehensive Security

وهذا السيناريو يقوم على تحقق عنصرين: الإدراك الاستراتيجي لمهددات الأمن الخليجي، والثقة المتبادلة العالية التي ينشأ عنها شمولية التعاون الأمني في جميع جوانبه. وهذا السيناريو مستبعد بناءً على ما تم ذكره سابقًا فيما يتعلق بهذين العنصرين.

٢. السيناريو الثاني: الأمن التعاوني Cooperative Security

وهذا السيناريو يقوم على وجود تعاون أمني في مجالات محددة بهدف تعزيز مجموعة من قواعد العمل المشترك في المهددات الأمنية المشتركة.

(14) Peter Jones, "Towards A regional Security Regime for The Middle East, Issues and Options".

٣. السيناريو الثالث: الأمن التنسيقي Coordinate Security

وهذا النمط الأمني أقل من سابقه؛ لأنه لا يقوم على تعاون في مجالات محددة، بل تعاون لأجل هدف عارض، بحيث يتم التنسيق لكل خطر على نحو مستقل.

٤. السيناريو الرابع: الأمن الجماعي Collective Security

وهذا نمط دفاعي عسكري أكثر منه أمني، إذ إنه يقوم على الدفاع المشترك بين وحدات النظام الواحد، بحيث يكون الاعتداء على أحدها اعتداء على الجميع.

السيناريوهات الثلاثة الأخيرة ليس ثمة عوائق استراتيجية تحول دون تنميط الأمن الخليجي بها، وإن كان الأمن التنسيقي هو النمط الأمني الأقرب للسيادة على المشهد الأمني الخليجي حتى يحصل تغيير في القيادات السياسية الحالية.

ثالثًا: التحوّل في التوازن الأمني (من منطق الهيمنة إلى منطق التنافس)

من خصائص المنظومة الخليجية أنها لا تمتلك توازنًا بين وحداتها القُطرية، فهي لا تقوم على تعاون بين دولة متساوية ولا حتى متقاربة في قدراتها ووزنها الجيوبوليتيكي،[١٥] والسبب في فقدان الحد الأدنى من التوازن بين الوحدات الخليجية يعود حصرًا إلى وجود المملكة العربية السعودية ضمن هذه المنظومة، فلأن السعودية تمتلك من الإمكانات الجيوبوليتيكية الثابتة ما يفوق كل ما تملكه دول الخليج الأخرى فإنَّ حالة التعاطي المتبادل بين دول الخليج تقوم على منطق الهيمنة أكثر منها على منطق التعاون الندّي.

فمن حيث الجغرافيا، تكبر المملكة العربية السعودية دولة قطر بنحو مئة وثمانين مرة، وتكبر مملكة البحرين بنحو ألفين مرة، وتكبر دولة الكويت بنحو مئة وعشرين مرة، وتكبر دولة الإمارات بنحو خمس وعشرين مرة، وتكبر سلطنة عمان بنحو ست مرات، وتكبر دول الخليج مجتمعةً خمس مرات.

أما من حيث السكان، فإنَّ الشعب السعودي يزيد على الشعب القطري بنحو سبعة وثلاثين ضعفًا، وعلى الشعب البحريني ثلاثين ضعفًا، وعلى الشعب الإماراتي ثماني عشرة ضعفًا، وعلى الشعب العماني ستة أضعاف، وعلى الشعب الكويتي خمس عشرة مرة.

---

(١٥) الدول في العلاقات الدولية لا تحدد مصالحها وتتصرف اتجاهها بناءً على مبدأ التساوي في السيادة، بل بناءً على التباين في القوة الذاتية، فالدولة حين تعامل دولة أخرى فإنها لا تأخذ _من الناحية العملية_ التساوي بينها وبين الدولة الأخرى في السيادة كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، بل بناءً على التباين في القدرات ومستويات القوة بينهما، وهذا ما يجعل الباحث في التحليل السياسي ينطلق في تحليله وتنبؤه لسلوكيات الدول من منطلق تباين القوة لا مساواة السيادة.

صحيح أنَّ عناصر الجغرافيا والسكان لم تعد بذات الأهمية السابقة إذا ما نظرنا إلى المنهج الوظيفي الذي ينظر إلى عناصر الجغرافيا السياسية باعتبار وظيفتها؛ لأنَّ التطوّر التكنولوجي الهائل في المجال العسكري قلل كثيرًا من أهمية هذه العناصر التقليدية. لكن مع ذلك تبقى لهذه العناصر أهميتها لا سيما وجود حدود جغرافية مباشرة بين أطراف النزاع الخليجي.(١٦)

لأجل ما سبق، لم يكن هناك توازن في صناعة المعادلة الأمنية الخليجية، بل كانت هناك حالة هيمنة واضحة للسعودية على المشهد الخليجي، لكن بعد الأزمة الخليجية وتحول العلاقات السعودية القطرية إلى حالة عداء صريح؛ حصل تغيّر جوهري في هذه المعادلة، حيث ساهمت الأزمة الخليجية في خلق حضور تركي عسكري حقيقي على الأراضي الخليجية، وهذا الحضور تسبب بنحو مباشر في نقل الفاعل السعودي **من حالة «الهيمنة» إلى حالة «التنافس»**، وهذا التنافس يميل بطبيعة الحال لصالح الطرف التركي نظرًا لامتلاكه مقوّمات التفوّق.

ومن خلال هذا التحوّل في توازنات الأمن الخليجي، فإنّ الفاعل السعودي لم يعد اللاعب رقم واحد في المشهد الخليجي، بل أصبحت تركيا تزاحمها على ذلك إن لم تكن هي فعلاً اللاعب رقم واحد. وهذا التحوّل يعد أكبر خسارة استراتيجية جنتها المملكة العربية السعودية؛ إذ حوّلها من «قائد» للمشهد الخليجي إلى مجرد «منافس» ضمن متنافسين.

(١٦) في شأن المساحة والسكان راجع: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – GCC-STAT
https://www.gccstat.org/ar/statistic/statistics/population

وهذا التحوّل الحاصل للسعودية في نظامها الإقليمي يشابه ما حصل للولايات المتحدة على صعيد النظام الدولي، فقد كانت الولايات المتحدة لا تتصف بالدولة المهيمنة في مرحلة الحرب الباردة؛ لأن النظام الدولي كان قائمًا على القطبية الثنائية مما يمنع تجلّي الهيمنة، إذ إنَّ الهيمنة في العرف السياسي تعني أن تكون الدولة قادرة على تهديد الدول المشتركة في نطاقها الإقليمي أو الدولي دون أن تستطيع تلك الدول تهديدها في المقابل، وهذا المعنى كان يحول دون تحقيقه وجود الاتحاد السوفيتي. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرّد الولايات المتحدة بقيادة العالم تحوّلت الولايات المتحدة من دولة منافسة إلى دولة مهيمنة، أي إنها أضحت قادرة على تهديد أي دولة في النظام الدولي دون العكس. ثم انهارت هذه القطبية الأحادية نسبيًا بعد صعود عدة أقطاب تشكّل تنافسًا يعيق الولايات المتحدة من فرض الهيمنة.

والأمر نفسه ينطبق على الوضع السعودي في المشهد الخليجي، حيث كانت تتمتع بصفة الهيمنة؛ لأن الهيمنة كما ذكرنا تعني أن تكون الدولة قادرة على تهديد الدول المشتركة في نطاقها الإقليمي أو الدولي دون أن تستطيع تلك الدول تهديدها في المقابل. وهذا ما كان جاريًا قبل الأزمة الخليجية، حيث كانت السعودية يمكنها أن تهدد دول مجلس التعاون دون أن تكون إحداها قادرة على تهديدها. أما بعد الأزمة الخليجية والحضور التركي المتنوع في النطاق الخليجي؛ فإن السعودية لم تعد قادرة على التهديد كما كانت تفعل ذلك سابقًا، وهذا ما سلبها صفة الهيمنة.

مساحة المملكة العربية السعودية مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي					
البحرين	قطر	الكويت	الإمارات	سلطنة عمان	بقية دول المجلس مجتمعةً
٢٠٠٠ ضعف	١٨٠ ضعفًا	١٢٠ ضعفًا	٢٥ ضعفًا	٦ أضعاف	٥ أضعاف

عدد سكان المملكة العربية السعودية مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي					
البحرين	قطر	الكويت	الإمارات	سلطنة عمان	بقية دول المجلس مجتمعةً
٣٠ ضعفا	٣٧ ضعفًا	١٥ ضعفًا	١٨ ضعفًا	٩ أضعاف	١.٥ ضعفا

انعكاسات تغيّر التوازنات الأمنية على الوزن الجيوبوليتيكي
Geopolitical Weight

لا شك أنَّ المنظومة الخليجية حين كانت خاضعة لمنطق أمني موحد -ولو ظاهريًا- كان يعطيها وزنًا جيوبوليتيكيًا معتبرًا؛[١٧] لأنه لم يكن ينظر للوزن الجيوبوليتيكي من خلال ما تملكه كل دولة على حدة من عناصر القوة الجيوبوليتيكية،[١٨] سواء أكانت عناصر ثابتة أم متغيرة، بل كانت الخصائص الجيوبوليتيكية لكل دولة تمتد لبقية الدول الخليجية، مما جعل الوزن الجيوبوليتيكي لا يتحدد بالمعيار القُطري، بل المعيار الإقليمي.

لكن بعد الأزمة الخليجية وانهيار اعتبار الأمن الخليجي الموحد؛ انشطر الوزن الجيوبوليتيكي ليعود مفصّلاً على مقاس كل دولة على حدة، لا سيما في الحالة القطرية، وهذا التشظي والتحوّل من الجيوبوليتيك الإقليمي إلى الجيوبوليتيك القُطري يشير من حيث الظاهر إلى أن الخاسر الأكبر هي دولة

---

(١٧) يعدُّ منهج قياس الوزن الجيوبوليتيكي أحد المناهج التي يعوّل عليها الباحثون في الجيوبوليتيك، وهو يتمحور حول «محاولة القياس الكمي للحاسة السياسية لعناصر الوحدة السياسية والطبيعية والبشرية بكافة تفاعلاتها داخل الوحدة السياسية وفي إطار العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع دول الجوار». راجع: السماك، محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** (الأردن، دار الأمل، ط١، ٢٠١٠) ص٣٩.

(١٨) الجيوبوليتيك باختصار: هو التحليل السياسي حين يكون منطلقًا من عناصر البيئة الطبيعية والبشرية، فحين تحلل الشأن السياسي آخذًا بالاعتبار ما تمتلكه الدول من عناصر جغرافية وعناصر بشرية يكون حديثك جيوبوليتيكيًا. ومن تعريفاته:

- "Geopolitics is the study that analyzes geography, history and social science with reference to —spatial political and patterns at various scales". Ashraf pour, Ashraf. "Geostrategic importance of Persian Gulf." University of Pune (April 2010)

- «يقوم جوهر أو أساس الجيوبوليتيك على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي». الخيري، نوار محمد، **مبادئ الجيوبوليتيك** (بغداد، أفكار، ط١، ٢٠١٤) ص٣٢

- «علم اكتشاف علاقات البيئة الجغرافية وتأثيرها على المصير السياسي للشعوب». عزتي، عزت الله، **الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة: هيثم الطيب عبد الرحيم (طهران، ط١، ٢٠١٧) ص٩

قطر؛ لأن الإمارات والبحرين لم تخسرا كثيرًا نتيجة هذا التحول، فخصائص الجيوبوليتيك السعودي لا تزال تشكّل امتدادًا وعمقًا لهم.

لكن إذا تأملنا المشهد نجد أن ما يبدو ظاهرًا ليس دقيقًا في الواقع، فالخسارة الجيوبوليتيكية السعودية لا تقل عن خسارة دولة قطر، وهذا وإن كان يبدو مستغربًا لكن الواقع ينبئ به. ذلك أن خسارة دولة قطر نصيبها من الوزن الجيوبوليتيكي يتمثل حصرًا في الجانب الثابت من عناصر الجيوبوليتيك -مثل المساحة والسكان والقوة العسكرية والاقتصاد- وليس في الجانب المتغير، وهذه العناصر تم تعويضها من خلال استقطاب الجمهورية التركية بحضور متنوّع وقوي، وهذا ما يعني استبدال خصائص الجيوبوليتيك السعودي بخصائص الجيوبوليتيك التركي. أما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي بكل جوانبه فقد أوجدت دولة قطر قنوات أخرى بديلة لما كانت تعوّل فيه سابقًا على السعودية والإمارات، وإن كان يُحسب على قطر أن التكلفة أعلى وأكبر.

لكن في المقابل خسرت السعودية أهم عنصر من عناصر الوزن الجيوبوليتيكي الذي تمتلكه دولة قطر، وهو قوتها الناعمة، لا سيما ما يتعلق بالشأن الإعلامي المتمثّل في قناة الجزيرة، فبعد أن كانت السعودية تعوّل بنحو أساس على قناة الجزيرة في الترويج لحرب اليمن والتجاوز عن إشكالاتها؛ تحوّلت الجزيرة إلى خصم عتيد متربّص سوءًا بكل تفاصيل المشهد السياسي السعودي،[١٩] وأصبحت تسلّط الضوء على كل صغيرة وكبيرة في الشأن اليمني؛ مما خلق أعباء على السياسة الخارجية السعودية فيما يتعلق بمخاطر السمعة Reputation Risk

(١٩) لا سيما بعد أن اختارت السعودية العداء المباشر مع قناة الجزيرة من خلال وضعها على قائمة المطالب الثلاثة عشر.

وإذا كانت دولة قطر استطاعت تجاوز خسائرها من خلال البحث عن قنوات بديلة لكل احتياجاتها التي كانت تعتمد فيها على السعودية والإمارات، من حيث الغذاء والدواء والممرات وغير ذلك، فإنَّ السعودية لا تزال غير قادرة على تعويض خسارة دعم القوة الناعمة القطرية لها.

انعكاسات تغيّر التوازن الأمني على توازن القوى

يرى كثيرٌ من الفلاسفة السياسيين؛ أنَّ الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع وليس السلام، فمن فلاسفة المشرق نجد الفيلسوف أبا نصر الفارابي يقول: «العلاقات تقوم في الأصل على القهر والغلبة».[٢٠] أما في الغرب فنجد أن الفكرة منتشرة في كتابات الفلاسفة الغربيين، حيث نجد الفكرة مطّردة في كتابات الإيطالي نيكولا مكيافيللي في كتابه «الأمير»،[٢١] وكذلك عند الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز،[٢٢] وكذلك عند الفيلسوف الألماني أمانويل كانت الذي قال: «الدولة الطبيعية هي دولة الحرب وليست دولة السلام» كما ورد ذلك في مقدمة مقالته: "To Perpetual Peace; A philosophical Sketch"

كما أن القاعدة السياسية التاريخية هي أن الحرب تبدأ من ذات النقطة التي ينتهي عندها توازن القوى. فحينما يكون هناك توازن في القوى في النظام الدولي فإنَّ حالة السِّلم تكون سائدةً، لكن حينما تكون هناك دولة تسعى

(٢٠) الفارابي، أبو نصر، **آراء أهل المدينة الفاضلة**، تقديم صالح الدين الهواري (بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠١١) ص١٠٨

(٢١) نيكولا مكيافيللي، **الأمير** (عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨) ص٨١.

(٢٢) راجع مثلاً: رايت، وليم كلي، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، ترجمة: محمود سيد أحمد (بيروت، التنوير، ط١، ٢٠١٠) ص٨٨.

لتكون «الأقوى» في النظام الدولي فإنَّ يدَ الحربِ ستكون هي اليد العليا.[٢٣]

ما مضى يؤكد لنا نقطتين:

- **الأولى**: أنَّ الرغبة في التراع والتعدي صفة مطردة في العلاقات الدولية.
- **الثانية**: أن لحظة التعدي والتجاوز تبدأ عند لحظة انهيار توازن القوى.

وإذا ما نظرنا إلى معادلة القوى في المشهد الخليجي، لا سيما في العلاقات القطرية السعودية، لا نجدها تقوم على توازن قوى حقيقي بين السعودية وبقية دول مجلس التعاون، فميزان القوى يميل كل الميل لصالح السعودية، لكن ما كان يمنع التجاوز الناتج عن عدم تحقق توازن القوى هو أمران:

١. **الأول**: الضمانة الأمريكية لأمن دول الخليج، لا سيما مع وجود قواعد أمريكية في بعض دول الخليج.

٢. **الثاني**: طبيعة العلاقات الخليجية وكونها قائمة على نسيج اجتماعي ومجموعة قيم تجعل من الصعب وجود أي تجاوزات عسكرية فيما بينها.

لكن ما حصل بعد الأزمة الخليجية، أن كلا الأمرين لم يعودا مجديين، فوقوف البيت الأبيض في بداية الأزمة الخليجية مع الدول الأربع كانت بمثابة الضوء الأخضر لدول الأزمة لأي اعتداء عسكري، كما أن الحملة الإعلامية

---

(٢٣) تقول كارين منغست: «عندما تكون دولة ما أو تحالف ما أكثر قوةً من خصومه؛ تكون الحرب أكثر احتمالاً». راجع: منغست، كارين، **مبادئ العلاقات الدولية**، ترجمة: حسام الدين خضور (دمشق، دار الفرقد، ط١، ٢٠١٣) ص٥٨.

والسلوكيات الموازية لعملية التهديد العسكري لدولة قطر لم تبق أي قيمة حقيقية لأي قيم اجتماعية مشتركة بين الدول الخليجية.

وبناءً على ذلك، فإنَّ دولة قطر لجأت إلى طريقة أخرى لتحقيق توازن القوى، إذ إنه جرى في العرف الدولي أنَّ تحقق توازن القوى يكون من خلال أحد نموذجين أو كليهما:

◙ النموذج الأول: البناء الذاتي

أي أن تكتفي الدولة ببناء ذاتها بناءً عسكريًا يكون موازيًا لبناء خصومها، دون الاكتفاء بالتحالفات باعتبارها الآلية الوحيدة لضمان أمن الدولة واستقرارها.

وهذا النموذج لم يكن ملتفتًا له في دولة قطر ما قبل أزمة سحب السفراء في ٢٠١٤، أما بعدها فقد تبيّن بأن هناك حاجة لتحقيق الأمن الذاتي لقطر؛ نظراً للمؤشرات التي تتنبأ بقابلية عدم التكامل الخليجي في الأمن الجماعي، تجلت أبرز صورها من المنظور الأمني والعسكري في الصفقات العسكرية الضخمة التي بدأت منذ تلك الأزمة، فقد ازدادت المشتريات العسكرية القطرية في السنوات الأربع الأخيرة بعد أزمة سحب السفراء في عام ٢٠١٤م، حيث امتلكت قطر عددا من طائرات النقل الجوي الاستراتيجي **C-17** و **C-130**. وقامت بتطوير القوات البرية بأسلحة ألمانية حديثة [٢٤]، ومنظومة راجمات برازيلية[٢٥]، وأنظمة الدفاع الجوي الصاروخي الأميركية

(٢٤) «**دبابة الليوبارد الفتاكة في أيدي فرسان تميم**»، جريدة العرب القطرية، بتاريخ ٠٨ يوليو ٢٠١٧م.
https://goo.gl/65nSmG

(٢٥) **بالصور..القوات البرية تختتم بنجاح « تمرين نصر ٢٠١٦»**، جريدة الشرق القطرية، بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠١٦م.
https://goo.gl/peVDtX

«باتريوت»[٢٦]، كما تم تزويد القوات البحرية بأسطول بحري كامل من إيطاليا[٢٧]، هذا إلى جانب القذائف والذخائر والأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

وفقًا للمعلن؛ فإن عدد طائرات القوات الجوية القطرية سيرتفع إلى ٩٦ طائرة جديدة، مقارنة بأسطولها الحالي من طراز "**ميراج 2000-**" الذي يبلغ ١٢ طائرة، تشمل هذه الطائرات المقاتلة طائرات من طراز **F-15** الأمريكية، والرافال الفرنسية والتايفون البريطانية. هذا إلى جانب عقود لشراء مروحيات متعددة، منها المروحيات الهجومية ومروحيات النقل.[٢٨]

كما ورد أن الدوحة بصدد إنشاء قاعدة جوية جديدة باسم «قاعدة تميم الجوية» وتوسيع قاعدة العديد الجوية، وتطوير قاعدة الدوحة الجوية إلى مستوى يجعلها تستقبل الطائرات والمنظومات الجديدة، إلى جانب تطوير منظومات القيادة والسيطرة، بدخول أحدث منظومات الرادار، وأنظمة العمليات والسيطرة والاتصالات.[٢٩]

(26)"Raytheon wins $2.4 billion contract for Qatar Patriot system", REUTERS, December 20, 2014
https://www.reuters.com/article/us-raytheon-qatar/raytheon-wins-2-4-billion-contract-for-qatar-patriot-system-idUSKBN0JX2FO20141220
(27) Qatar seals 5-billion-euro navy vessels deal with Italy, REUTERS August 2, 2017. https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-italy/qatar-seals-5-billion-euro-navy-vessels-deal-with-italy-idUSKBN1A-I1VS

(٢٨) «**إنشاء قاعدة تميم الجوية**»، جريدة الشرق القطرية، ٢٧ اغسطس ٢٠١٨م.
https://goo.gl/epmiwZ
وانظر أيضاً: «قطر تحصل على ٢٤ مروحية أباتشي من شركة بوينغ بقيمة ٦٦٨ مليون دولار» موقع الأمن والدفاع العربي، بتاريخ ٠٦ يونيو ٢٠١٦م.
http://sdarabia.com/?p=32723

(٢٩) «**قطر تتجه لتطوير سلاح الجو وتكشف عن قاعدة تميم الجوية**»، مجلة الطلائع، ٢٧ أغسطس ٢٠١٨م.
https://goo.gl/ncRwEH

ويشير العرض العسكري «فعالية المسير الوطني» الذي جرى بعد (٦) أشهر من افتعال الأزمة الخليجية، والذي يقام سنوياً للاحتفال باليوم الوطني لدولة قطر في ١٨ ديسمبر، إلى أن القوات المسلحة القطرية أصبحت هي خط الدفاع الأول عن أمن دولة قطر الوطني، حيث تم إرسال رسائل غير مباشرة كجزء من الدبلوماسية القطرية في إدارة هذه الأزمة، ويمكن تلخيص هذه الرسائل بهذه النقاط:

١- استعراض الصواريخ الاستراتيجية قصيرة المدى التي تمتلكها الدوحة لأول مرة[٣٠].

٢- تزويد طوابير المشاة العسكرية بأسلحة مختلطة (أمريكية – روسية)[٣١].

٣- استخدام المسير الغربي (الإنجليزي) في العرض والتحول إلى المسير الشرقي (الروسي والصيني)[٣٢].

---

(30) Maclyn Senear, "Qatar Displays Chinese Missile", March 1, 2018. https://www.armscontrol.org/act/2018-03/news-briefs/qatar-displays-chinese-missile

(٣١) حمل الجنود المشاركين بالمسير العسكري بنادق من نوع أي كيه-47 الروسية، وبنادق من نوع ام-16 الأمريكية، وعادة ما تتبنى الدولة مصدر أوحد للتسليح إما العقيدة الغربية (الأمريكية والأوروبية) أو الشرقية (الصينية والروسية)، حيث إن هناك اختلاف على مستويات عدة بين هذين المعسكرين، من نوعية السلاح حتى وحدة القياس وصولاً بطريقة المسير نفسه.

(٣٢) هناك مدرستان رئيستان للمسير العسكري؛ المدرسة الغربية (الإنجليزية) والتي تنتمي إليها قطر ودول الخليج، والمدرسة الشرقية (الروسية والصينية) والتي تنتمي إليها غالبية الدول الشيوعية، وفي هذا المسير تختلف طريقة مشية الجندي وحركة أرجلة بشكل أكثر استعراضية وقوة، وفي العادة يتم المسير وفقاً للطريقة المعتادة في قطر وهي المسير الغربي، التابع للمدرسة الإنجليزية والدارج في معظم الدول العربية والغربية وأمريكا، ومن المفترض أن يتم المسير على نفس النسق، أما في حالة العرض العسكري القطري فقد تم التبديل من الغربي إلى الشرقي (المستخدم في روسيا والصين) بطريقة استعراضية عند مرور الجنود من أمام منصة أمير قطر، في إشارة بأن الجيش القطري يتصف بالمرونة للتحويل بين البدائل الشرقية والغربية، والقابلية للمزج بين الحلفاء الغربيين والشرقيين.

٤- مشاركة قوات الأمن الداخلي (الشرطة) بفرق عمليات خاصة، للإشارة إلى كفاءة وقابلية القوى الأمنية في الدولة للعمل كقوة إسناد للقوات المسلحة وتلقيها تدريبات عسكرية تؤكد ذلك.

٥- مشاركة دفعة الخدمة الوطنية بالشباب المدنية للإشارة إلى مشاركة المدنيين بجانب القوات المسلحة للدفاع عن قطر.

وكما هو متعارف عليه، فإن القصد الرئيس من العروض العسكرية؛ هو إظهار القوة أو الكفاءة والقدرات القتالية، أما في حالة قطر قبل الأزمة الخليجية فقد كان القصد من هذه العروض هو مشاركة المواطنين أفراح اليوم الوطني، لكن بعد الأزمة تم توظيف هذه الرسائل بطريقة غير مباشرة للإشارة إلى جاهزية الدولة للتصدي لأي أعمال عدائية بمرونة واحترافية.

على إثر هذا العرض العسكري، قامت طائرة حربية إماراتية مقاتلة قادمة من المجال الجوي لدولة الإمارات، باختراق المجال الجوي لدولة قطر في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ [٣٣]، وربما كانت الإمارات بهذه الحادثة تنوي أيضا إرسال رسالة أكثر وضوحاً أو الإفادة بتلقي الرسائل القطرية.

(٣٣) «**قطر تبلغ مجلس الأمن باختراق مقاتلة إماراتية مجالها الجوي وتحذر أبو ظبي**»، روسيا اليوم، ١١ يناير ٢٠١٨م.

https://goo.gl/gSWaep

النموذج الثاني: البناء المشترك

أي أن تكون الدولة غير قادرة بمفردها على تحقيق توازن القوى مع خصمها بمفردها، فتضطر إلى الاستعانة بدولٍ أخرى لتشكيل تحالف يحقق توازن قوى مع خصمها.

لقد كان نموذج البناء المشترك هو النموذج الوحيد الذي اتخذته دولة قطر صراحةً منذ عام ١٩٩٦، نظرًا لاختلال توازن القوى جيوبوليتيكيا بين دولة قطر وجيرانها، ولأن البناء المشترك أقل كلفةً وأكثر مرونةً واستجابةً للتغيرات. لكن بعد الأزمة الخليجية اختلف الأمر، فعلى الرغم من أن دولة قطر ما زالت تسير في نموذج البناء المشترك، بل زادت وتيرتها، فإنها أصبحت تنظر إلى هذا النموذج لا باعتباره خيارًا وحيدًا كما كان سابقًا، بل باعتباره خيارًا موازيًا بجانب خيار البناء الذاتي.

ويؤكد هذا التوجه في السياسة الدفاعية القطرية بعد الأزمة، ما جاء على لسان وزير الدولة لشئون الدفاع القطري الدكتور خالد العطية حيث قال:

«إن هناك أمرين يجب أن نقوم بهما، الأمر الأول هو أننا نريد أن نتوقف عن الاتصال بالطوارئ في كل مرة تمر بها المنطقة بأي أزمة، والاعتماد فقط على الحلفاء، ولكن نريد حل أي شيء يحدث في المنطقة بالتعاون معهم، ولهذا السبب فنحن نقوم بتقوية أنفسنا. ثانيا نحن نؤمن بأن الاستقرار والرخاء يحتاجان عملا دؤوبًا للحفاظ عليهما. وأن قطر دولة باحثة عن السلام والتنمية والرخاء وليست باحثة عن الحروب، ولكن إلى جانب ذلك فنحن نريد قوة لتحمي

هذا الاستقرار».[٣٤]

وقد نشطت دولة قطر في صناعة التحالفات وتعزيز العلاقات بعد الأزمة الخليجية، ولعل من أبرز التوجهات الجديدة؛ هو اهتمام دولة قطر بالفاعل الروسي، حيث زار وزير الدفاع القطري خالد العطية موسكو في أغسطس ٢٠١٧م وأبدى اهتمام قطر بمنظومة الدفاع الجوي الصاروخي الروسية **S-400**، وخلال لقاءه مع وزير الدفاع الروسي، كشف العطية عن أن هناك تكليفًا من أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني لتعزيز العلاقات مع روسيا في المجال العسكري، كما زار وزير الدفاع الروسي الدوحة في أول زيارة من نوعها في أكتوبر ٢٠١٧، جرى خلالها توقيع مجموعة من الاتفاقيات للتعاون في مجال الدفاع بين روسيا وقطر. ويرى البعض بأن التقارب القطري الروسي ذو طابع سياسي أكثر من كونه عسكري يهدف إلى تذكير أميركا، ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا، بأن لدى قطر خيارات أخرى قد تضطر لها إذا ما زادت الضغوط عليها.

(٣٤) «د. خالد العطية: قطر حريصة على تطوير قدراتها الدفاعية وتحقيق الرخاء لمواطنيها»، **جريدة الشرق القطرية**، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٨م.

◙ هل هذه التحولات الأمنية تحولات استراتيجية؟

بعد أن تحدثنا عن التحولات الثلاثة، فإنَّ السؤال المستحق بعد ذلك هو: هل هذه التحولات استراتيجية أم أنها ستتلاشى بتلاشي الأزمة؟

إذا ما نظرنا إلى طبيعة الخلاف الحاصل بين دول الخليج -لاسيما بين السعودية وقطر- فإنه يصعب إطلاق نعت «الاستراتيجية» على مثل هذا النمط من الاختلافات لعدة عوامل، أبرزها عاملان:

العامل الأول: نوع الخلاف

إن نوع الخلاف بين الدول يتحدد بناءً على منشأ الخلاف، فإذا كان المنشأ مصيريًا ودائمًا فإنه يتمتع بنوع من البُعد الاستراتيجي، والعكس صحيح. ولو نظرنا إلى الخلاف القطري السعودي فإننا لا نجده يتمتع بأي خصيصة من خصائص النزاع الاستراتيجي، فهو ليس ناشئًا عن تباين أيدلوجي ولا استهداف وجودي ولا خلاف جيوبوليتيكي.

- فالخلاف القطري السعودي ليس خلافًا أيدلوجيًا كالخلاف السعودي الإيراني، حيث يتبنى النظام الإيراني أيدلوجيا ثورية تقف على الضد من الأنظمة الخليجية الحاكمة.
- كما أن الخلاف السعودي القطري ليس خلافًا وجوديًا، فليست مشكلة السعودية مع وجود الدولة القطرية نفسها، أي كيان الدولة نفسه، كما هو الحال مع إسرائيل التي يُختلف معها من حيث شرعية الوجود نفسه.

● وليس الخلاف السعودي القطري خلافًا جيوبوليتيكيا على مصالح اقتصادية متعارضة أو على أراض مهمة مختلف عليها، مثل هذا الاختلاف نجده حاصلاً بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بحقل الشيبة وأهميته الاستراتيجية.

العامل الثاني: المخاطر المشتركة

إن طبيعة العلاقة بين المجتمعات الخليجية والتشابه النسبي بين أنظمتها السياسية من حيث الشكل الدستوري والمضمون السياسي؛ يولّد تهديدات ومخاطر مشتركة لهذه الدول، فالنظام الإيراني بأيدلوجيته الثورية وممارساته التوسعيّة ما يزال يشكّل تهديدًا لدول مجلس التعاون وإن كان ذلك على مستويات مختلفة.

لأجل هذين العاملين، فإنه يصعب القول بأن النزاع الخليجي نزاعٌ استراتيجي يترتب عليه تحوّلات استراتيجية، ولو أردنا الوصول إلى هذه النتيجة من طريقٍ آخر فإننا نسأل: ما الذي على قطر أو السعودية تقديمه من تنازلات جوهريةٍ لعودة العلاقات كما كانت قبل الأزمة الخليجية؟ لا نجد أي قضية واضحة، لا تنازلات أيدلوجية ولا تنازلات في مصادر الثروة أو نزاعات حدودية، وإنما كل ما في الأمر أنه لم تعد هناك حالة ثقة بين أطراف النزاع الخليجي.

الفصل الثاني: التحوّلات الضامنة للأمن الخليجي

تحدثنا في الفصل السابق عن التحولات الثلاثة التي كانت انعكاسًا مباشرًا للأزمة الخليجية، أما في هذا الفصل، فسنتحدث عن التحولات التي ينبغي أن تقوم بها دول الخليج سعيًا لتحقيق الأمن الخليجي وضمان استقراره، وهذه غاية مركزيّة ومحورية، وضرورة استراتيجية وليست ترفًا تنظيريًا؛ فلا بد لكل دولة تريد ضمان استقرار أمنها من أن يكون أمنها الإقليمي هو خط دفاعها الأول.

وهذه التحولات تتمثل في ثلاثة:

التحول الأول: من الأمن التكتيكي إلى الأمن الاستراتيجي

التحول الثاني: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجيوستراتيجي

التحول الثالث: من الفكر الأمني إلى الأمن الفكري

۞ التحول الأول: من الأمن التكتيكي إلى الأمن الاستراتيجي

نقصد بالأمن التكتيكي في هذا السياق؛ الأمن المتحقق لأسباب ومعطيات مرحلية، فالأمن التكتيكي هو نتيجة ظروف محددة متجاوزة لسؤال شرعية الأمن. أما الأمن الاستراتيجي؛ فهو الأمن الذي يؤسس محدداته وتصوراته بناءً على شرعية الأمن وأمن الشرعية. أي إنَّ السلطة التي تمتلك حق الأمن لا تمتلكه بناءً على واقع ملكيته، بل بناءً على شرعية ملكيته.

ويقوم الأمن في كثير من دول الخليج على محورين:

- **المحور الأول:** امتلاك أدوات التحكم والسيطرة.
- **المحور الثاني:** العلاقة مع الغرب.

من خلال هذين المحورين تضبط دول الخليج توازنات الأمن في داخلها، والحقيقة أنّ الاكتفاء بهذين المحورين يجعل من الأمن الخليجي أمنًا تكتيكيًا، فهو قائم على منطق القوة أكثر منه على قوة المنطق، وهذا المنطق لم يحقق الاستقرار الأمني حتى لأكثر الدول تعويلاً عليهما. فمن المعلوم أن نظام محمد رضا كان أكثر الأنظمة في العالم الإسلامي ارتباطًا بالغرب، وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، ومن المعلوم كذلك أنه كان يملك من أجهزة القمع ما يفوق أي دولة أخرى، لا سيما جهاز السافاك الذي كان علَمًا في المعالجات الأمنية العنيفة لكل تحرك شعبي سياسي. ومع ذلك حين ثار عليه الإيرانيون في شهر نوفمبر ١٩٧٨؛ انهار النظام الإيراني بكامله وفرَّ محمد رضا إلى الخارج ولم يجد حتى من يأويه إلا بشق الأنفس. فلم تنفعه لا علاقاته مع الغرب ولا سطوة أدوات العنف التي يمتلكها، ولذلك كان الأمن الإيراني أمنًا تكتيكيًا بحسب معطيات ذلك الظرف، وليس أمنًا استراتيجيًا.

والأمر نفسه نجده صارخًا في النموذج المصري، فعند انطلاق الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ لم يستطع الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلا أن يتنحى عن السلطة، مع كونه على علاقة متميزة مع الغرب ومع كونه كذلك يمتلك من أدوات العنف الأمنية ما هو معروف لدى الجميع.

ولذلك فإنَّ أي دولة أو منظومة إقليمية تكتفي بتحقق المحورين –العلاقة مع الغرب وامتلاك السلطة– فإنَّ أمنها أمن تكتيكي وليس استراتيجيًا.

حتى يتحوّل الأمن التكتيكي إلى أمن استراتيجي؛ يجب أن تتحقق عدة أمور، مثل تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز الأمن الديمغرافي الذي تشكّل العمالة الوافدة خرقًا واضحًا له، لكن يأتي على رأس متطلبات الأمن الاستراتيجي أن يكون مصدر الأمن شرعيًا في عين المجتمع، وحتى يكون شرعيًا يجب أن يكون نابعًا من إرادة المجتمع، بحيث يكون المجتمع هو الذي يضفي عنصر الشرعية على مصدرية السلطة. والحاصل الآن في المشهد الخليجي أن مسألة الشرعية متفاوتة من دولة إلى أخرى، باستثناء الدول التي أقرت نظامها السياسي عبر استفتاء مباشر، فإن بقية الأنظمة لا يوجد ما يثبت قانونيًا امتلاكها الشرعية. ولأجل ذلك، فإنَّ نوع الشرعية الموجودة في بعض دول الخليج مرتبط بسلوك السلطة لا بأصل وجودها، فبمجرد أن تمارس السلطة سلوكًا لا يرتضيه المجتمع حتى يبدأ المجتمع بتوجيه السؤال حول شرعية السلطة نفسها.

ولذلك فإنَّ المحورين السابقين مهمان في تحقيق الأمن، لكن حتى يكون هذا الأمن استراتيجيًا يجب أن يكون ذا شرعية في مصدر السلطة نفسها، وهذا يقتضي أن يكون هناك تمثيل سياسي حقيقي لشعوب منطقة الخليج تعبّر من خلاله عن تطلعاتها ومصالحها، وتتحمل من خلاله مسؤولية

قراراتها. ولو حصل هذا التمثيل على الصعيد الداخلي فإنَّه يجب بعد ذلك أن ينعكس على المستوى المؤسسي الإقليمي، فيكون هناك كيان يجسّد إرادة المجتمعات الخليجية، ولو كان مجلس التعاون انعكاس حقيقي لإرادة المجتمعات الخليجية لكان يصعب تصوّر حصول أزمة كالأزمة الخليجية.

إن علماء الجيوبوليتيك يقسمون عناصر قوة الدولة إلى عناصر مادية ومعنوية، على رأس العناصر المعنوية المؤدية لارتفاع الوزن الجيوبوليتيكي للدولة هو شرعية النظام السياسي،[٣٥] ودول الخليج استعملت كل الطرق للترويج عن ذاتها والتسويق لأنفسها في المحافل الغربية ما عدا طريقة التعويل على شرعية النظام ووجود التمثيل السياسي الشعبي. وفي دراسة لمعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية المسحية في جامعة قطر، نجد أنَّ نحو ٦٢٪ من القطريين يعتقدون أن وجود مجالس شورى منتخبة من شأنها أن تمنع الصراعات السياسية بين دول الخليج.[٣٦]

لقد سعت بعض دول الخليج إلى شراء المواقف الغربية من خلال صفقات هائلة، ومن خلال ضخ أموال كبيرة لشركات العلاقات العامة، لكن هذا تكتيك لا قيمة له على المستوى الاستراتيجي؛ لأن الرأي العام فضلاً عن الحكومات والبرلمانات الغربية ليست بهذه السذاجة والسطحية، فهم يدركون طبيعة الإشكالات والتحديات التي تواجه المنطقة.

---

(٣٥) وشرعية النظام ليست متوقفة على الديمقراطية، فالديمقراطية صورة من صور الأنظمة الشرعية، وليس مرادفة لها. راجع: بن لهار، نايف، **الديمقراطية كما هي** (الدوحة، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ط٢، ٢٠١٧) ص٦٤

(٣٦) راجع الدراسة على موقع: معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية المسحية.
Sesri.qu.edu.qa

ولو أخذنا إسرائيل أنموذجًا، فإن أكبر تسويق لها في العالم الغربي اليوم أنها هي الدولة الوحيدة الديمقراطية في محيط من الدكتاتوريات العتية، وهذه الحجة المبنية على الاشتراك القيمي هي ما يرددها الرؤساء الأمريكيون تبريرًا لوقوفهم مع إسرائيل، بصرف النظر عن مدى إيمانهم بها.

وليس القصد القول إن الديمقراطية وحدها تكفي في توفير الحماية الغربية، لكنها في المقابل من أقوى أنماط القوة الناعمة على الصعيد الدولي، ومن أقوى مرسخّات الأمن على المستوى الداخلي، ولعل التجربة التركية مع انقلاب ١٥ يوليو خير دليل على ذلك.

الخلاصة، إنَّه يتعيّن الانتقال من **الأمن التكتيكي** الذي يقوم على ثنائية السيطرة الأمنية داخليًا والعلاقة مع الولايات المتحدة خارجيًا باعتبارهما كفيلين لتحقيق الأمن إلى **الأمن الاستراتيجي** الذي يقوم على ثنائية شرعية الأمن وأمن الشرعية. والمقصود **بشرعية الأمن**: أن تكون السلطة المنشئة للتصور الأمني والممارسة له تمتلك الشرعية السياسية المنبثقة عن إرادة المجتمع، والمقصود **بأمن الشرعية** أن الشرعية الناشئة عن إرادة المجتمع والتي انبثقت عنها السلطة السياسية يجب أن تتوافر لها من عناصر القوة ما يحقق لها وجود الأمن والاستقرار.

۞ التحوّل الثاني: من الأمن التقليدي إلى الأمن الجيوستراتيجي

ثمة تعريفات كثيرة لمصطلح «الجيوستراتيجي» تأتي في سياقات مختلفة، وقد ذكر أحد الباحثين أنه لا يوجد اتفاق على تحديد عناصر تعريف الجيوستراتيجية بين الأكاديميين والمنظرين والسياسيين.[٣٧] ولأجل ذلك فإننا سنجنح إلى التعريفات المعجمية المباشرة للبناء عليها،[٣٨] ، فقد ذهب معجم أكسفورد السياسي إلى تعريف الجيوستراتيجيا بأنها ما لها صلة بالاستراتيجية المطلوبة للتعامل مع المعضلات الجيوبوليتيكية.[٣٩] وهذا التعريف يصح منطلقًا للفكرة التي نريد إيصالها من هذا التحوّل، لكننا نعوّل أكثر على ما أسماه الباحث الألماني كلاوس بيتر سالباخ التكامل الجيوستراتيجي The Integrated Geostrategy ، حيث ذهب إلى أنَّ الجيوستراتيجي تتضمن العناصر الآتية:[٤٠]

---

(37) Academics, theorists, and practitioners of geopolitics have agreed upon no standard definition for "Geostrategy. "Ashrafpour, Ashraf. "Geostrategic importance of Persian Gulf." University of Pune (April 2010) p101

(38) Wendt, Jan. The Select Methods of investigation in Geostrategy and Geopolitics. Political Geography Studies in Central and Eastern Europe, Oradea – Gdansk 2000. P24

(٣٩) راجع معجم أكسفورد السياسي عند شرحه لمصطلح **Geopolitics**

(٤٠) وقد ذكر أحد الباحثين أنَّ أفضل التعريفات لها؛ هو ما ذهبت إليه مدرسة ميونخ الجيوبوليتيكية **Munich Geopolitical School** من أنَّ الجيوستراتيجي تتمثل في مجموعة من المعارف ناتجة عن الأبعاد الاجتماعية والبيولوجية. لكننا نجد في ذلك بُعدًا عن واقع أدبيات الجيوبوليتيك المعاصرة. راجع: *Klaus-Peter Saalbach, Modern Geostrategy, Methods and Practice*

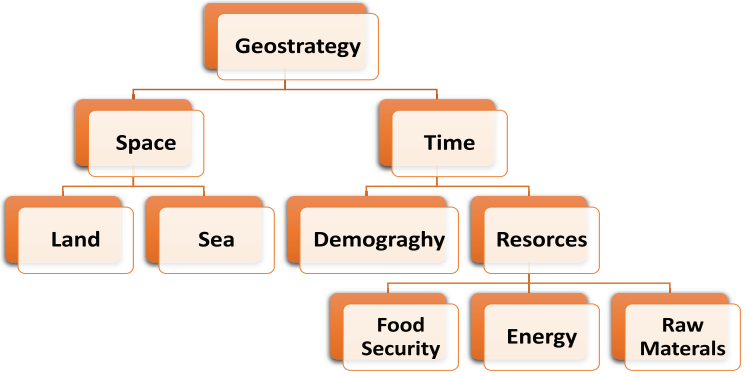

إذن الرؤية الجيوستراتيجية رؤية تتضمن العناصر الثابتة والعناصر المتغيّرة المعنوية، فهي شاملة لكل مقتضيات الاستدامة الجيوقتصادية والجيوسياسية[٤١] والجيواجتماعية Geosociology والجيومعلوماتية والجيوعسكرية، وبالتالي هي تلتفت إلى العناصر التي لا يلتفت لها عادةً الأمن التقليدي، مثل الأمن الغذائي،[٤٢] والأمن الدوائي،[٤٣] والأمن السيبراني، والتركيب السكاني بحمولاته الأمنية.

---

(٤١) يقول أحد الباحثين: «المفهوم الجديد لعلم الجيوسياسية يتطرّق للعلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به، باعتبار الإنسان العامل الرئيس الذي يلعب دورًا مهمًّا في المصير السياسي للدولة، وتعتبر العوامل البيئية إطارًا للأهداف الجيوسياسية الاستراتيجية للدولة». ص١١٥ عزتي، عزت الله، **الجغرافيا السياسية في القرن الواحد والعشرين**، طهران، ٢٠١٧

(٤٢) من أهم معززات التحول في الأمن الجيوستراتيجي؛ الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال الاكتفاء الذاتي، فإنَّ «الزراعة تحظى بأهمية خاصة بين الموارد الاقتصادية وتقف بمقدمة الموارد عند تحديد قوة الدولة طبقًا لمناهج الجغرافيا السياسية». السماك، محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** (الأردن، دار الأمل، ط١، ٢٠١٠) ص٧١

(٤٣) يرى كثير من الخبراء أنَّ «التطورات التكنولوجية في مختلف المجالات دفعت باتجاه ترجيح أو تغليب العديد من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية على العامل الجغرافي أو العامل الجيوبوليتيكي». الخيري، نوار محمد، **مبادئ الجيوبوليتيك** (بغداد، أفكار، ط١، ٢٠١٤) ص١٤

ولا شك أنَّ هذه النظرة الكلية والشمولية لا يمكن أن تتأتى إلا في ظل توافر معطيين:

- **المعطى الأول:** وجود المؤسسات السياسية الكفيلة بأمرين: الجودة والاستمرار.

- **المعطى الثاني:** وجود الإمكانات المؤسسة للتخطيط الجيوستراتيجي.

أما المعطى الأول، فضرورته تكمن في الرؤية الفردية السائدة في دول الخليج، والتي تقف حجرة عثرة تجاه تأسيس رؤية جيوستراتيجية؛ لأن من مستلزمات الجيوستراتيجية أن تكون الإرادة أولاً تتجه فعلاً لتحقيق المصلحة الشمولية وليس المصالح الفردية، ثم ثانيًا: أن يكون هناك استمرار في صناعة التخطيط، وتنفيذ التخطيط، ومراقبة التخطيط. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل مؤسسات قائمة على هذه المستويات الثلاثة، أما العمل الفردي فهو إن حقق شرط الجودة فيصعب أن يحقق شرط الاستمرار.

فيما يتعلق بالمعطى الثاني، فهو يعيدنا إلى ضرورة النظر إلى المشهد الخليجي باعتباره وحدة تحليل جيوستراتيجية واحدة، ذلك أن دول الخليج -باستثناء السعودية نسبيًا- لا تمتلك أبعادًا جيوستراتيجية حقيقية؛ نظرا لضعف عوامل الجيوبوليتيك الثابتة في حقها، الموقع -الفلكي والبحري والقاري- والمساحة والسكان وكذلك ما يتعلق بالجانب المورفولوجي لكل دولة خليجية.(٤٤)

(٤٤) من الناحية المورفولوجية، هناك تداخل وتشابه بين معظم دول الخليج، فكل دول الخليج مثلاً تمتلك=

وهذا الضعف يؤدي إلى التسليم بحقيقة ثابتة، وهي أنه لا يمكن أن يكون لأي دولة خليجية أبعاد جيوستراتيجية إلا إذا كانت منظومة إقليمية موحدة في رؤيتها وسياساتها، بحيث تكون كل دولة جزءًا من بناء هذه المنظومة ومكمّلة لها؛ لأنه يمتلك كل ما تتطلبه عناصر الجيوستراتيجية في حدودها وطموحاتها العالية، سواء ما يتعلق بالمتطلبات الجيوبوليتيكية أو الجيوقتصادية أو الجيوعسكرية أو الجيومعلوماتية.

في هذه الحالة فقط يمكن للخليج باعتباره كتلةً واحدة أن يحقق قيمة جيوستراتيجية مناسبة تفوق ما لدى الدول الإقليمية المحيطة بها، أما التفكير بمنطق قُطري وليس منطقًا إقليميًا؛ فإنه سيقزّم الأبعاد الجيوستراتيجية بما لا يجعل أي دولة خليجية قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية أو حتى تحرمها من استثمار الأبعاد الجيوستراتيجية للخليج بأكمله. كما لا يمكن إغفال معضلة عناصر البيئة البشرية للوحدات السياسية في الخليج، لا سيما إشكالية التركيبة السكانية التي تعدُّ الهاجس الأكبر ليس من الناحية الأمنية فحسب، بل حتى من النواحي الثقافية والاجتماعية.

ونظرًا لحالة التشرذم الخليجية الحالية وضياع البُعد الإقليمي الموحد في التفكير الاستراتيجي القُطري، فإننا نجد اقتصار معظم دول الخليج على نظرية القوة الجوية باعتبارها مدخلاً للرؤية الجيوبوليتيكية لها. فمن المتقرر لدى باحثي الجيوبوليتيك أن هناك ثلاث نظريات تشكّل مدخلاً للرؤية الجيوبوليتيكية لأي دولة، وهي:

=حدودًا ذات طبيعة تضاريسية واحدة، فلا توجد دولة مثلاً تتشكّل حدودها من خلال جبال أو أنهار، بل هي مناطق سهلية، باستثناء الحدود مع اليمن. راجع: نوار هاشم، **الوزن الجيوبوليتيكي لدول مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤١، ص١٦٧.

- **نظرية القوة الجوية:**
- **نظرية القوة البحرية:**
- **نظرية القوة البرية:**

هناك خلاف بين منظري الجيوبوليتيك والاستراتيجية في التفضيل بين هذه النظريات، ونظرية القوة الجوية؛ هي النظرية الأمثل لكل دول الخليج ما عدا السعودية وعمان. لكن مجموع هذه النظريات محل اتفاق، واليوم لا يمكن لأي دولة خليجية أن تحقق تلاقيًا بين أنماط القوة الثلاث بما يشكّل توازن قوى مع التحديات الإقليمية إلا في ظل منظومة خليجية موحدة.

۞ التحوّل الثالث: من الفكر الأمني إلى الأمن الفكري

حين تُتناول المسألة الأمنية، فإن الحديث غالبًا يكون موجهًا للأمن بتعريفه المادي المرئي، وليس للأمن في شقه الفكري الذي من خلاله يتأسس الواقع الأمني في الدول. ولذلك يمكن القول بكثير من الثقة إنَّ نقطة الضعف الأساسية في الأمن الخليجي؛ هي الأمن الفكري، فلا تجد هناك قدرة واضحة لدى السلطات الخليجية في التعامل مع الملفات الأمنية ذات البعد الفكري من خلال الفكر نفسه، بل يتم الاقتصار غالبًا على المعالجات الأمنية في الشأن الفكري، وهذا يحوّل معالجات السلطة من كونها جزءًا من الحل إلى كونها جزءًا من المشكلة، ويمكننا هنا الاستشهاد بعبارة مهمة قالها أمير دولة قطر في أحد خطاباته: «تضييق مفهوم الأمن؛ يشكّل خطرًا على الأمن نفسه».[٤٥]

فقضية مثل قضية «الإرهاب» تعدُّ من صميم الأمن الخليجي، نظرًا لأن الخليج نفسه عانى من ممارسات الحركات الإرهابية في التاريخ الحديث، بدءًا من أعمال تنظيم القاعدة في عام ٢٠٠٥ وانتهاءً بأعمال داعش في ٢٠١٥ فما بعد. كما أنَّ عددًا كبيرًا من الشباب الخليجي التحق في الثلاث سنوات الأخيرة بالتنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق بصرف النظر عن توجهها الأيديولوجي. كما أنَّ دول الخليج تعدُّ جزءًا أصيلاً من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب، والذي تجلى في صور مختلفة من أبرزها التحالف ضد تنظيم الدولة.

ومع مركزية مسألة الإرهاب في الأمن الخليجي، فإننا لا نجد أي بلورة لمعالجات فكرية لقضية الإرهاب، وكأن قضية الإرهاب مجرد سلوك عشوائي ليس له أي أسس فكرية تبني ذلك السلوك. ولأن دول مجلس التعاون

(٤٥) راجع خطابه أمام منتدى الدوحة في دولة قطر بتاريخ ١٥/ ديسمبر/ ٢٠١٨.

لم تبلور أي معالجات منهجية لمعالجة قضية الإرهاب فإنها اختارت أن تعالج البنية الفكرية للإرهاب بآليات عشوائية، حيث ذهبت بعض دول الخليج إلى حذف جميع آيات القتال والجهاد من المقررات الدراسية في المدارس؛ اعتقادًا أن ذلك كفيلٌ بإنهاء مظاهر الإرهاب في المشهد الخليجي. وهذه المعالجة علاوةً على اتصافها بالعشوائية فإنها كذلك سطحية؛ لأنَّ من لم يقرأ آيات الجهاد في المقررات الدراسية فإنه سيقرأها في المصاحف، ومن لم يقرأها في المصاحف سيسمعها من خطيب الجامع الذي يحضر له أسبوعيًا، فلن يُعدم الشاب الخليجي وسيلةً لسماع تلك الآيات أو قراءتها. كما أنَّ ما يعزز هذه العشوائية أن تلك الدول التي تحذف آيات الجهاد من مناهجها هي نفسها التي تفتخر بأنها تتبنى الإسلام، فكيف من جهة تفتخر بالإسلام ومن جهة أخرى تحذف آياته لكونه داعمة للإرهاب؟

هذه الازدواجية في الطرح، والعشوائية والسطحية في المعالجة تعزز صناعة الإرهاب أكثر مما تعالجه، فالبنية الفكرية للإرهاب لن تعالجها من خلال الحذف وعدم الحذف، بل من خلال السعي لفهم هذه النصوص في ضوء سياقها النصي والتاريخي حتى يعاد إنتاج المعنى الصحيح لها ويتحوّل بعد ذلك إلى ثقافة عامة تحول دون انتشار التوظيف الأيديولوجي للنص الإسلامي. فالنصوص الشرعية التي يتم توظيفها من قبل الحركات الإرهابية دائمًا ما تكون مجتزأة من سياقاتها لتخدم غرض المستدل، والبحث العلمي وحده سيثبت ذلك، وليس استعمال أدوات العنف من خلال السلطة.

إذن، استعمال القوة وحدها لمعالجة قضية الإرهاب لن يجدي نفعًا؛ لأن القوة تحكم السلوكيات الظاهرة حصرًا، أما العقول التي تنتج تلك السلوكيات فلا يمكن السيطرة عليها من خلال أدوات العنف المادي، بل من خلال الطرح العلمي الذي يخاطب العقول ويقنعها، فالعقول لا يسيطر عليها إلا العقول.

ومن جهة أخرى، فإنَّ المعالجات الأمنية التي تبنتها بعض دول الخليج لم تقتصر على ملف الإرهاب فقط، بل امتدت لتنال المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعات وأصحاب الرأي، فقد شهدت بعض دول مجلس التعاون في الآونة الأخيرة حملة أمنية واسعة استهدفت أصحاب الآراء التي لا تستقيم مع منطق السلطة الحاكمة. وهذا الأمر يدلُّ أولاً على ضعف منطق السلطة وهشاشته، إذ لا يحتاج صاحب الموقف السليم أن يعتقل من يخالفه، فالرأي يكفي لإبطاله رأيٌ أصح منه، ولا يمكنك إثبات بطلان الرأي المخالف من خلال قمعه واعتقاله، فهذا لا يدل إلا على أن السلطة عجزت عن المواجهة الفكرية فلجأت إلى المواجهة الأمنية، ويدل ثانيًا على توسيع دوائر الإشكال في المجال الأمني، فمن البدهي أن هؤلاء المعتقلين لديهم عائلات، وهم يملكون أقارب وأصدقاء، وتاليًا تتوسع دائرة الحَنَق على السلطة، وهذا ما يجعل العلاقة القائمة بين المجتمع والسلطة قائمة على التوتر وعدم الثقة.

ولذلك نقول: إذا أراد الخليج تحقيق الأمن في المنطقة فعليه أن ينتقل من منطق «**الفكر الأمني**» الذي يفضّل المعالجة الأمنية للقضايا الفكرية على المعالجة الفكرية إلى منطق «**الأمن الفكري**» الذي يتحقق من خلال توفير بيئة آمنة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومعارضة الفكر بالفكر.

خاتمة

تعدُّ اللحظة التاريخية المعاصرة من اللحظات النادرة في تاريخ الوطن العربي، إذ لم تكن دول الخليج -لا سيما قطر والإمارات- في معظم مراحل التاريخ لاعبًا أساسيًا في العالمين الإسلامي والعربي، لكنها اليوم أصبحت ضمن لاعبي الصدارة، ولأجل ذلك أصبحنا نرى أنه لا يوجد ملف عربي إلا وأثر الخلافات الخليجية منعكسة عليه. لا شك أنَّ الأزمة الخليجية كشفت للجميع عن قدرات كبيرة تمتلكها دول الخليج في حشد الرأي العام الدولي وصناعة اللوبيات في دوائر صناعة القرار الغربي، كما كشفت عن إمكانيات هائلة في نسج العلاقات العامة، سواء من خلال دبلوماسية دول الخليج أو شركات العلاقات العامة التي تتعامل معها. لكن السؤال: ما مدى استفادة العالمين العربي والإسلامي من هذه القدرات الكبيرة؟

إنَّ نظرة سريعة على أوضاع دول الربيع العربي تكشف لنا حجم التأثير السلبي للخلافات الخليجية على الأمن العربي، فقد تحولت هذه الدول إلى ساحة صراع وحروب بالوكالة بين الأطراف الخليجيين، وأكثر ما يتجلى هذا الأمر في الملفين السوري والليبي، حيث إن أطراف النزاع في البلدين يعكسون بنحو مباشر الخلافات الخليجية.

إن المؤمل من دول الخليج أن تستغل هذه الفرصة التاريخية النادرة التي أتيحت لها، هذه الفرصة التي جعلت بين أيديها من الإمكانات والقدرات ما تجعلها مؤهلة لقيادة العالم الإسلامي، واستغلال هذه الفرصة يكون أولاً من خلال إيجاد **نموذج خليجي جاذب**، ليس من خلال الوفرة المالية وامتلاك الترسانات الإعلامية، بل من خلال تقديم أنموذج يقوم على أرضية صلبة من الحقوق السياسية والوطنية، وعلى رؤية أمنية تقوم على إدراك واعٍ لأهمية الجيوبوليتيك الخليجي.